41,7٪ ارتفاع حجم الموجودات إلى 57,44 مليار جنيه

«الوطني ـ مصر» يربح 727 مليون جنيه في النصف الأول.. بنمو 78٪

أعلن بنك الكويت الوطني ـ مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، في بيان صحافي أمس عن تحقيقه أرباحا صافية قدرها 726,7 مليون جنيه مصري حتى نهاية النصف الأول من 2017، مقارنة مع 407,4 ملايين جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو 78,4٪.

ونمت الموجودات الإجمالية بواقع 41,7٪ لتبلغ 57,4 مليار جنيه مصري كما في نهاية يونيو 2017، وذلك بالمقارنة مع 40,5 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفعت ودائع العملاء الإجمالية خلال هذه الفترة 34,3٪ لتبلغ 42,7 مليار جنيه مصري، مقارنة مع 31,8 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي. فيما نما صافي القروض والتسهيلات مع نهاية يونيو 2017 بواقع 59,9٪ ليبلغ 25,9 مليار جنيه مصري مقارنة مع 16,2 مليار جنيه مصري في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ـ مصر عصام الصقر، إن النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد مجددا على نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصري والذي يمثل أحد أهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة بنك الكويت الوطني، نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية.

عصام الصقر

الصقر: استقرار الوضع الاقتصادي في مصر سيخلق فرصاً جديدة للبنك

وأشار إلى أن قوة أرباح الوطني ـ مصر تأتي من كونها أرباح تشغيلية ناتجة عن تحسن بيئة الأعمال، وهو ما يعكس استقرار الوضع الاقتصادي في مصر، مبينا أن هذا الاستقرار سيخلق فرصا جديدة للبنك (استثمارية وتمويلية) ستسهم في تحسين مستوى تكامل المنتجات بين البنك والمجموعة، وهو ما يعزز وضعه في السوق المصري.

وأكد الصقر أن استثمارات مجموعة بنك الكويت الوطني في مصر استثمارات استراتيجية طويلة الأجل، حيث يعتبر «الوطني ـ مصر» من أهم الافرع الخارجية التابعة لها، وذلك نظرا لما تتمتع به مصر من ثقل اقتصادي كبير في المنطقة، موضحا أن أهميته للمجموعة تزداد مع مرور الوقت، ويتمثل ذلك من خلال نمو أرباحه بشكل مستمر، وهو ما يرفع نسبة مساهمته في إجمالي أرباحها.

د. ياسر حسن

وأضاف أننا نهدف إلى تعزيز موقعنا في مصر بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو خلال الفترة المقبلة بطريقة تعكس رؤيتنا المتفائلة في الاقتصاد المصري، وذلك لأنه سوق ذو مقومات عديدة وأسس متينة، مؤكدا أن الوطني ـ مصر يسعى دائما لتقديم أرقى الخدمات المصرفية لعملائه ليتماشى مع مكانة بنك الكويت الوطني الرائدة إقليميا وعالميا.

من جهته، قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر د. ياسر حسن: إن البنك يواصل أداءه القوي مجددا محققا بذلك معدلات نمو مرتفعة في جميع مؤشراته المالية، على الرغم من التحديات التي شهدتها أسواق المال محليا وعالميا، وما طرأ من تغيرات على الساحة الاقتصادية بمصر نتيجة تحرير سعر صرف الجنيه مصري أواخر العام الماضي، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة بنك الكويت الوطني.

وأضاف أن سياسة البنك تقوم على أساس المحافظة على تنويع وموازنة مصادر الدخل ومحفظة القروض من ناحية، وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة بالإضافة إلى طرح المنتجات المصرفية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء الفعلية وتستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق من ناحية أخرى. هذا فضلا عما يتمتع به البنك من متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته واستراتيجيته الناجحة.

قوة الأرباح تأتي من كونها تشغيلية ناتجة عن تحسن بيئة الأعمال

حسن: البنك يواصل أداءه القوي مجدداً محققاً معدلات نمو مرتفعة

وأضاف أن أغلب ارباح الوطني ـ مصر تأتي من العمليات الائتمانية مع قطاع الشركات، حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها، وهو ما يمثل انعكاسا لتنوع الاقتصاد المصري، لافتا إلى أن البنك يسعى من جانب آخر إلى تعزيز موقعه في قطاع الأفراد خلال الفترة القادمة.

وأوضح أن البنك بدأ في نوفمبر 2014 بتنفيذ استراتيجية طموحة للتطوير وإعادة الهيكلة التي شملت استقطاب كفاءات جديدة، كما تم تحسين جودة المنتجات المقدمة بالإضافة إلى إعادة تغيير الهيكل الاستثماري والإداري للبنك بشكل كامل.

وأشار إلى أن البنك لديه الآن 43 فرعا منتشرا في جميع المحافظات المصرية ويسعى لزيادة عددها إلى 60 فرعا خلال الثلاث سنوات القادمة.

34٪ نمو ودائع العملاء إلى 42,7 مليار جنيه

60٪ زيادة حجم القروض والتسهيلات إلى 26 مليار جنيه

«الوطني»: 5٪ تراجعاً سنوياً للقروض الاستهلاكية خلال مايو

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الائتمان في الكويت سجل زيادة جيدة خلال مايو بلغت 279 مليون دينار ليتحسن نموه إلى 4,7٪ على أساس سنوي، وجاءت معظم الزيادة في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال والقروض الشخصية.

وشهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا معتدلا. بينما ظلت أسعار الفائدة مستقرة في مايو لترتفع منذ ذلك الحين على الرغم من اتخاذ البنك المركزي قرار إبقاء أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في أعقاب قيام مجلس الاحتياط الفدرالي برفع أسعار الفائدة في يونيو.

وسجلت القروض الشخصية زيادة جيدة نسبيا خلال شهر مايو بواقع 75 مليون دينار بينما استقر نموها عند 6,8٪ على أساس سنوي. وقد شهدت القروض الاستهلاكية تراجعا ملحوظا بواقع 11 مليون دينار مع تقلص القروض بواقع 4,6٪ على أساس سنوي. وما زالت القروض المقسطة هي المحرك الوحيد لنمو القروض الشخصية، مسجلة زيادة بلغت 90 مليون دينار بنمو بلغ 8,3٪ على أساس سنوي.

وسجل الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال (باستثناء المؤسسات المالية غير المصرفية) زيادة بلغت 216 مليون دينار مع تحسن النمو إلى 4٪ على أساس سنوي.

وقد جاءت معظم الزيادة في الائتمان الممنوح لقطاع العقار وقطاع الصناعة وقطاع التجارة بينما ظلت القطاعات الأخرى دون تغيير يذكر باستثناء تراجع ملحوظ في الائتمان الممنوح لقطاع النفط والغاز بواقع 20 مليون دينار.

ولكن بالرغم من ذلك التراجع إلا أن الائتمان الممنوح لهذا القطاع تضاعف عن مستواه في العام الماضي. واستمرت قطاعات الأعمال «المنتجة» (باستثناء الائتمان الممنوح لقطاع العقار وشراء الأوراق المالية) في تسجيل نمو قوي بواقع 10,4٪ على أساس سنوي.

وشهدت ودائع القطاع الخاص زيادات معتدلة خلال شهر مايو بينما جاءت ارتفاعات الودائع الحكومية لتقابل التراجعات مؤخرا. فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بواقع 42 مليون دينار بعد أن شهدت ارتفاعات جيدة في ودائع تحت الطلب بالدينار وودائع الادخار قابلها تراجع في الودائع بالعملة الأجنبية وودائع لأجل بالدينار.

وظل نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) راكدا عند 0,5٪ على أساس سنوي بينما جاء نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) قويا بنسبة 9,8٪ على أساس سنوي. وارتفعت الودائع الحكومية بواقع 172 مليون دينار مع عودة نموها إلى 13,4٪ على أساس سنوي.

واستقرت السيولة المصرفية خلال مايو حيث تراجعت احتياطيات البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) هامشيا بواقع 46 مليون دينار لتصل إلى 4,8 مليارات دينار أو 7,8٪ من إجمال أصول البنوك.

وقد تزامن هذا مع غياب زيادة في صافي إصدار السندات الحكومية خلال الشهر. ونتيجة لذلك فقد استقرت أدوات الدين العام المحلية عند 4,117 مليار دينار أو ما يقدر بنسبة 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت أسعار الفائدة أيضا استقرارا نسبيا خلال شهر مايو على الرغم من أنها قد ارتفعت منذ ذلك الحين.

وارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك (الإنتربنك) لأجل 3 و6 أشهر بواقع نقطة إلى نقطتي أساس في مايو. كما استقرت أيضا أسعار الفائدة على ودائع العملاء دون تغيير يذكر. وقد ارتفعت أسعار الفائدة منذ ذلك الحين بعد أن قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة في يونيو بواقع 25 نقطة أساس.

إذ رفع البنك المركزي أسعار الفائدة على إعادة الشراء تباعا بواقع 25 نقطة أساس مع إبقاء أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير. واتخذ البنك المركزي تلك الخطوة في محاولة لتفادي أي ضغوطات على نمو الاقتصاد المحلي.